

المعارضة نحو تشكيل كتلة ضغط أكبر على نظام آل سعود الاستبدادي

أكَد مؤتمر للمعارضة السعودية في الخارج على ضرورة تشكيل كتلة ضغط أكبر على نظام آل سعود الاستبدادي واتخاذ خطوات ملموسة للمزيد من فضح ممارساته القمعية في المحافل الدولية.

وأنهى مؤتمر المهاجر الخامس للمعارضة السعودية أعماله في العاصمة البريطانية - لندن بعد عديد الجلسات التي ناقشت الوضع في المملكة؛ والذي رعنته مؤسسة "ديوان لندن".

وتلا الأمين العام السابق لحزب التجمع الوطني يحيى عسيري البيان الختامي للمؤتمر الذي يهدف إلى تأسيس وتعزيز دولة الحقوق والمؤسسات، ويشترك فيه مجموعة من المتطوعين و"رابطة المهاجر" و"ديوان لندن".

وقال عسيري إن مخرجات المؤتمر أكدت على "تعزيز ميثاق الشرف الأخلاقي الذي تم توقيعه سابقاً، والعودة له عبر مراجعته والإضافة عليه وإيجاد آليات لتعزيزه وتطبيقه على أرض الواقع".

ودعا البيان الختامي إلى "العمل على تأسيس منصة تجمع النشطاء للتعاون وتبادل الخبرات والنقاش ومحاولة تفهّم مواقف بعضهم بعيداً عن الفضاء المفتوح الذي يدخل فيه من لا يريد خيراً للعمل الوطني والمعرضة".

وحيث المؤتمر على "العمل على تأسيس منصة تعيد المهاجرين في الخارج للاستقرار وبناء أنفسهم وإعادتهم على طلب اللجوء والدراسة والعلاج وأن يبنوا حيّاً لهم".

وشدد البيان الختامي على ضرورة "التنسيق والتعاون في الأعمال الحقوقية والسياسية المشتركة؛ فهناك عدد من الأعمال محل اتفاق بين أبناء المهاجر يمكن التركيز عليها بعيداً عن نقاط الخلاف".

وأكّد أن "أهم هذه النقاط هي تفكير الاستبداد وحماية شعبنا المسحوق من القمع المستشري".

ودعا المؤتمر للتعاون في حملات الضغط العالمية لتشكيل كتلة ضغط أكبر على النظام الاستبدادي والتعاون مع المؤسسات الإعلامية والحقوقية وتبادل الخبرات لتشكيل هذا الضغط.

وأوضح عسيري أن "ما يفعله الاستبداد في السعودية يستحق كل الجهود، والعمل المؤسسي والتعاون وتقدير الاختلافات ووضعها في مجالها الطبيعي والابتعاد عن سلوك السلطات ورغباتنا الشخصية".

وخلال المؤتمر، وقال الأمين العام لحزب التجمع الوطني السعودي عبد الله العودة إن ولـي العهد محمد بن سلمان يُحاول أن يُضفي على نفسه الطابع الديني، لكن بخلاف الطابع الذي صبغت فيه شرعية الدولة الحديثة.

وأضاف العودة أن بن سلمان فشل في تسخير الآليات والمفردات الدينية في الجزيرة العربية لتكون أرضية لتدليل شرعية على وجوده الحالي، وهو ما خلق أزمة دستورية وشرعية.

وذكر أن فهم النظام السعودي وخصوصاً الملك وولي عهده لمصطلح "ولي الأمر" هو أنه لهذا الولي الحرية المطلقة في التصرف وقيادة الشعب إلى المجهول مهما كلف الأمر، وهو أمر لا يحق لولي الأمر التصرف بالحرية المطلقة، باعتبار أنها ليست "توكيلاً عاماً وحرّ التصرف".

وأشار إلى أن النظام السعودي يعتقد أن دوره يتمثل في أنه وكيل عام عن الشعب، في حين أن الانتخابات

هو البديل لفكرة الوكالة العامة التي يؤمن بها النظام.

وقال إن الدولة السعودية بنسختها الحالية فضلت أن تكون على المحك في أنها لم تستطع التفاعل مع المعطيات الشعبية في فهم الدين أو حتى المحافظة على الأسس التي قامت عليها الدولة، باعتباره غير منطقي بالعصر الحديث.

وأشار إلى أن النظام في ورطة شرعية ولذلك يريد رجالاته أن يستخدموه الدين في حدود ضيقة لإعطاء شرعية للاستبداد.

وذكر العودة أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يتم إلغاؤها تماماً، بل تم تطويقها لولبي العهد وممارساته القمعية.

وقال إن ما يحدث حالياً هي طريقة انتقائية للاستفادة من الدين في لحظة معينة لإضفاء الشرعية على طريقة السلوك السياسي، فمثلاً وظفت الدولة السعودية مصطلح "الجهاد" مثلاً وتطبيقها في حرب اليمن وأن السعودية تحارب "المجوس"، وأن قتلى الطرف السعودي أنهم "شهداء".

وأشار إلى أن المفاهيم الدينية لدى النظام في متناول اليد متواجدة على الرفّ، ويمكن اللجوء إليها وفهماً أُريد أن تظهر أو وفق الحاجة.

ولفت العودة إلى أن النظام الحاكم يعتمد ما يُسمى بالـ"شرعية الرمزية" وهي ليست حقيقة ولا تقوم على أرضية فعلية تقوم على دستور، وتتميز بأنها نوعٌ من المسكنات كاعتماد مصطلح "خادم الحرمين الشريفين" وـ"هيئة كبار العلماء" بخلاف الشرعية الحقيقة.

وقال إن النظام السياسي في المملكة اصطدم مع الموروث الديني والاجتماعي والثقافي وحاول تأسيس فكرته الدينية الخاصة به والمتناهية من أفق ضيق في التاريخ الإسلامي.

وأكد أن النظام قد يكون نجح في تأسيس دولة لمجرد كسلان سياسي فقط؛ لكن تأسيسها قد قام على خدام الشعب والمجتمع ولم يأخذ في الاعتبار المعطيات الموجودة وعدم معادات الواقع على الأرض.

وأشار إلى أن فكرة تأسيس دولة ديمقراطية في مكان مثل الجزيرة العربية يتطلب المشي فيما

يُشبه "حقل الغام"، الأمر الذي يستوجب عدم المحاملة بخصوص الأمور التي تحمل تجاوزات أو معاداة للكيانات.

واختتم العودة بالقول إن ما يُسمى بـ"الشرعية السياسية" يتبيّن أهميتها في اللحظات الحرجة، مثل طلب إعدام الشيخ الداعية سلمان العودة وأن إعدامه ينطبق عليه حالة الخواج في وجوب إعدامه.

أما الجلسة الثانية للمؤتمر فكانت بعنوان: القمع الداخلي وكيفية عمل المعارضة وتعاونها لإيقاف انتهاكات حقوق الإنسان وإنقاذ الشعب والتحفيف عنه.

وقال الناشط الحقوقى علي الدبيسي إن مهمة المعارضة هي دفع الناس ليكونوا في خانة الأمل والتفاؤل باعتبارها الخلية الأولى للشعب الباحث عن الحرية.

وأشار إلى أن الاستعداد النفسي يجب أن يكون متوفراً لدى إرادة الشعب، وليس بالضرورة الإيمان أن إسقاط النظام سيكون قريباً من الناحية الزمنية.

وقال الدبيسي إن القمع الذي تمارسه السلطات السعودية والذي يطفو إلى السطح لا يُشكل سوى 5% مما يُمارس على أرض الواقع.

ولفت إلى أن جهاز أمن الدولة أداة قمعية على تواصل مباشر مع الملك أوولي العهد دون أن تمرّ عبر أي هيئة حكومية او وزارية وبلا أي ممارسة شفافية.

وقال الدبيسي إن سبل مواجهة قمع النظام السعودي يتطلب زيادة عدد المصلحين في الخارج والمهجر، وهو لا يقلل من شأن التأثير المباشر لما يبذله المصلحون، وإنما في الحقيقة أن الدولة لها قابلية لممارسة المزيد من القمع.

وأوضح أن عمل المعارضة في المهجر والخارج يمكنه وضع نوع من الحد أمام ممارسات النظام القمعية، كما حدث في الإفراج عن ناشطات نسويات في الفترة السابقة.

ولفت إلى أن المعارضة في الخارج يتعاظم دورها عاماً بعد الآخر؛ فإن جدوى الإصلاح ومجابهة القمع يعتبر أمراً محسوماً وأن ما يتوجب الآن هو تحديد الأدوات والأساليب الفاعلة.

وذكر الدبيسي أن مواجهة القمع يستوجب تأسيس القيم وتسويدها على الحالة الثقافية والفكرية، باعتبارها أن تستخدم المسافات والكثير من الجهد.

من جهتها، قالت المتحدث الرسمي لحزب التجمع الوطني مضاوي الرشيد إن مقوله الأمان والأمان استفاد منها النظام السعودي خاصة بعد أن تدخل في ثورات الربيع العربي وقضى على ثورات كانت ستؤدي إلى أنظمة ديمقراطية.

وأشارت الرشيد إلى أن النظام السعودي تدخل في الثورة السورية لصالح جهات ضد الديمقراطية حتى يرسل رسالة للشعب السعودي مفادها أن على الشعب السعودي مشاهدة دول الجوار التي طالبت بالديمقراطية التي أصبحت ثورات مسلحة.

كما أن رسالة النظام السعودي هي أن على الشعب أن يرضي بما عليه الواقع وإن لا تستصبح البلاد كما سوريا أو مصر أو تونس بحسب الرشيد.

وأبرزت أن النظام السعودي لم يتعلم درس من اليمن، فالليمن حاول أن يخترق السعودية منذ 250 عاماً، وذلك عندما خرجت الدعوة الوهابية حينما كانت جبال اليمن سداً منيعاً أمام اختراقها؛ لم تستطع القوات الوهابية اختراق اليمن، والذي لحقها اتفاق على ترسيم الحدود.

ولفتت إلى أن أكذوبة الامن والأمان لم تتحقق للأمان للشعب بعد أن وصلت الصواريخ من اليمن إلى العمق السعودي، في الوقت الذي استجدى فيه الحكومة السعودية تزويدها بالصواريخ بعد أن استنفدت منظومتها الصاروخية غالبية ذخيرتها.

وأكددت الرشيد أن محمد بن سلمان أخفق في إكساب نفسه صفة "فارس الصحراء" في محاولته الانتصار في حربه في اليمن، وأن ما حققه الآن لا يتجاوز حصار موانئ بعد 7 سنوات من الحرب الطاحنة.